**A**



**MM/A/53/3**

**الأصل:** **بالإنكليزية**

**التاريخ:** **13 ديسمبر 2019**

# الاتحاد الخاص للتسجيل الدولي للعلامات (اتحاد مدريد)

# الجمعية

الدورة الثالثة والخمسون (الدورة العادية الثالثة والعشرون)

**جنيف، من 30 سبتمبر إلى 9 أكتوبر 2019**

التقرير

*الذي اعتمدته الجمعية*

1. تناولت الجمعية البنود التالية التي تعنيها من جدول الأعمال الموحّد (الوثيقة A/59/1): 1 و2 و3 و4 و5 و6 و8 و11"2" و13 و14 و24 و32 و33.
2. وترد التقارير الخاصة بالبنود المذكورة، فيما عدا البند 24، في التقرير العام (الوثيقة A/59/14).
3. ويرد التقرير الخاص بالبند 24 في هذه الوثيقة.
4. وانتُخب السيد دينيس بوهوسو (المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية) رئيساً للجمعية؛ وانتُخب كل من السيد إيزاك حسن (كينيا) والسيد فيليب كادر (فرنسا) نائبين للرئيس.

البند 24 من جدول الأعمال الموحّد

نظام مدريد

1. رحب الرئيس بخمسة أطراف متعاقدة جديدة انضمت إلى بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات (المشار إليه فيما يلي بعبارة "بروتوكول مدريد") منذ انعقاد الدورة الأخيرة لجمعية اتحاد مدريد (المشار إليها فيما يلي بكلمة "الجمعية") في أكتوبر 2018، وهي البرازيل وكندا وملاوي وماليزيا وساموا.

#### التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية لبروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة MM/A/53/1.
2. وأشارت الأمانة إلى أن الوثيقة MM/A/53/1 تتعلق بالتعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية لبروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات (المشار إليها فيما يلي بعبارة "اللائحة التنفيذية"). وقالت إن الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات (المشار إليه فيما يلي بعبارة "الفريق العامل") أوصى في دورته السابعة عشرة باعتماد تلك التعديلات التي ستسهم في الجهود المتواصلة المبذولة لتبسيط اللائحة التنفيذية وجعل نظام مدريد أيسر استخداماً لأصحاب العلامات التجارية والمكاتب في الأطراف المتعاقدة بموجب النظام. ومضت تقول إن التعديلات المقترحة التي تتسم بطبيعتها التقنية إلى حد ما تتعلق على الأخص بالاستعاضة والتغيير في الملكية والتقسيم والدمج والتجديد وإنه اقتُرح أن تدخل كل التعديلات حيز النفاذ في 1 فبراير 2020 باستثناء التعديلات على القاعدة 21 المقترح دخولها حيز النفاذ في 1 فبراير 2021.
3. وأعلن وفد البرازيل أن بروتوكول مدريد دخل حيز النفاذ بعد صدور المرسوم الرئاسي رقم 10.033على المستويين الوطني والدولي بالنسبة إلى بلده الذي أصبح عضواً كامل العضوية في نظام مدريد. وأحاط علماً أيضاً بأن شركة برازيلية بارزة في قطاع الأزياء وصناعة الأحذية (شركة Arezzo) أودعت أول طلب دولي بموجب نظام مدريد في البلد. وأكد أن الدعم المقدم من مكتب الويبو في البرازيل اكتسى أهمية حيوية طوال عملية الانضمام إلى بروتوكول مدريد من تقديم المساعدة التقنية لتكييف الأنظمة الداخلية في مكتب الملكية الفكرية إلى تنظيم ندوات لإذكاء الوعي بفوائد نظام مدريد لدى الشركات والمحامين والأوساط الأكاديمية. وأعرب عن اعتقاده وأمله أن يكون انضمام بلده إلى نظام مدريد بمثابة نقطة تحول في منطقة أمريكا اللاتينية. وقال إن الميزة الرئيسية هي ضمان إتاحة النفاذ إلى النظام من الأراضي البرازيلية مما يعود بالفائدة على الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية وخصوصاً على المبتكرين والمبدعين وعلى شركات التصدير الكبرى ولا سيما على المنتفعين في الشركات التجارية الزراعية. واسترسل قائلاً إن بروتوكول مدريد سيكون أداة استراتيجية لتعزيز القدرة على التنافس وحماية الشركات البرازيلية وعلاماتها التجارية لدى سعيها إلى اعتماد نموذج يجعل أعمالها التجارية تكتسب طابعاً دولياً إضافة إلى استفادة الشركات التي تقرر الاستثمار في البرازيل الجديدة.
4. وقال وفد الصين إن التعديلات على اللائحة التنفيذية تتيح إرشادات لأصحاب العلامات التجارية والمكاتب بخصوص إعمال الاستعاضة وتوضح الشروط التي يجب على أصحاب التسجيلات الدولية الجدد المتعددين استيفاؤها في التماس تدوين تغيير في ملكية التسجيل الدولي وتسهّل على أصحاب التسجيلات تجديد تسجيلاتهم الدولية. وأعرب عن تأييده للتعديلات المقترحة لأنها تزود المنتفعين بمزيد من التسهيلات. وذكر بأن الوفود أجرت خلال دورة الفريق العامل للسنة الجارية مناقشات معمقة بشأن الخيارات لاعتماد لغات جديدة في نظام مدريد وأنه تسنى التوصل إلى اتفاق مبدئي بشأن اعتماد تلك اللغات. وعقد الأمل على إحراز المزيد من التقدم بشأن ذلك الموضوع خلال دورة الفريق العامل للسنة المقبلة.
5. وذكر وفد كولومبيا بمضي سبع سنوات على انضمام بلده إلى نظام مدريد الذي مثّل أداة حيوية لجذب تسجيل العلامات التجارية وتيسيره من جانب الأجانب. وسلط الأضواء على أن 24 في المائة من مجموع طلبات تسجيل الإشارات المميزة المودعة لدى هيئة الإشراف على الصناعة والتجارة التي تمثل الهيئة الوطنية للملكية الصناعية في كولومبيا هي طلبات لتمديد الحدود الإقليمية. وقال إن عدد الطلبات بلغ خلال السنوات الثلاث الماضية 45,000 طلب في المتوسط من بينها 10,800 طلب لتمديد الحدود الإقليمية وإن الطلبات الدولية التي أودعت في البلد بموجب بروتوكول مدريد وتعين أطرافاً متعاقدة أخرى لا تمثل من جانب آخر إلا 0.49 في المائة من عدد الطلبات التي أودعها مواطنون كولومبيون في الخارج أي ما لا يزيد على 40 طلباً في السنة. واستطرد قائلاً إنه يدرك ضرورة النهوض بنظام مدريد ومزاياه حتى يتسنى للنظام أن يصبح أداة مفيدة لرواد الأعمال الكولومبيين من أجل توسيع أعمالهم التجارية في الخارج وخصوصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة. واقترح استكشاف خيارات بديلة لمواصلة العمل عن كثب مع الويبو في نشر بروتوكول مدريد والنهوض به في صفوف رواد الأعمال والتجار المحليين.
6. وقال وفد الاتحاد الروسي إنه لا يعترض على الاقتراحات الواردة في الوثيقة ويرحب بنشاط الفريق العامل المتعلق بتوسيع النظام اللغوي في نظام مدريد الذي يحظى أيضاً بدعم المجموعة الإقليمية التي تضم الاتحاد الروسي كعضو فيها ودعم الأوساط المهنية في البلد. ومضى يقول إن ذلك التوسيع سيعود بالفائدة على مودعي الطلبات من البلدان المنتمية إلى المجموعة الإقليمية المذكورة ويساعد على زيادة عدد المنتفعين بنظام مدريد في الاتحاد الروسي وفي بلدان أخرى أيضاً. وأبدى سرور بلده للتعاون مع الويبو من خلال مسامهمته في تزويد المصطلحات المعنية باللغة الروسية وذكر بتزوّد قاعدة بيانات نظام مدريد بشأن السلع والخدمات بواجهة باللغة الروسية وإتاحة 80 في المائة من محتوياتها بتلك اللغة في ذلك الحين. وأردف قائلاً إن بلده على استعداد للمساعدة في مواصلة ذلك العمل وضمان إتاحة قاعدة البيانات بأكملها باللغة الروسية مما يعد هدفاً يمكن تحقيقه دون تكبد الكثير من المصروفات الإضافية. وذكر بأن المنتفعين بنظام مدريد في بلده هم أنشط المنتفعين في المنطقة وأعرب عن تأييده للاستنتاج الذي خلصت إليه الأمانة في دراستها ومفاده أن توسيع النظام اللغوي يعد أمراً أساسياً لزيادة الانتفاع بنظام مدريد وأن المنتفعين سيستفيدون منه دون شك. وأضاف قائلاً إن نظام الترجمة في نظام مدريد يحافظ على استدامة النظام ويجنّب في الوقت ذاته تحمل نفقات إضافية. ورأى أن وجود نظام أكثر فعالية للترجمة سيساعد على بلوغ مستوى النفقات الأمثل مما يمكن تحقيقه باستخدام أدوات الترجمة الآلية.
7. وذكر وفد ماليزيا بأن بلده أودع وثيقة انضمامه إلى بروتوكول مدريد في 27 سبتمبر 2019 وشكر الويبو على دعمها وإرشادها المتواصلين مما مكن البلد من اتخاذ التدابير التحضيرية اللازمة لدخول البروتوكول حيز النفاذ. وقال إن تنفيذ البروتوكول سيسهل منح الحماية الدولية لأصحاب العلامات التجارية الماليزيين ويشجع أصحاب العلامات التجارية الأجانب على التماس الحماية في ماليزيا وإن أصحاب العلامات الماليزيين والأجانب من جميع الأطراف المتعاقدة بموجب نظام مدريد سيستفيدون من النظام الذي سييسر الأعمال التجارية وينهض بالنمو الاقتصادي لتحقيق الازدهار على أساس متبادل.
8. وشكر وفد ساموا الويبو على الدعم المقدم إلى بلده قبل الانضمام وبعده خلال عام 2018. وأشار إلى ارتفاع نسبة تسجيل العلامات التجارية لتبلغ أكثر من 300 في المائة حتى ذلك الحين وبعد مضي ستة أشهر على دخول بروتوكول مدريد حيز النفاذ. وقال إنه يثق بأن دعم الويبو سيستمر وتطلع إلى العمل مع كل الأعضاء من أجل تحقيق فوائد متبادلة للجميع.
9. وقال وفد المملكة المتحدة إن بلده يظل يشارك مشاركة إيجابية في اتحاد مدريد الذي هو عبارة عن نظام يكتسي أهمية كبيرة لدى أصحاب المصلحة فيه وإنه كفل ألا يفقد أصحاب الحقوق ذوو التسجيلات الدولية التي تعين الاتحاد الأوروبي أي حقوق عندما يغادر البلد الاتحاد الأوروبي في نهاية شهر أكتوبر. وذكر بأن البلد عرض بوضوح مواقفه بشأن التغييرات القادمة التي يرغب في ملاحظتها في نظام مدريد ضمن ورقة سياسة قُدمت خلال دورة الفريق العامل لعام 2017 وأعرب عن تطلعه إلى العمل مع الويبو وسائر الأعضاء في نظام مدريد من أجل إحراز التقدم في ظل تلك الأولويات في الأشهر المقبلة.
10. وتحدث وفد طاجيكستان باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وأعرب عن أمله أن تُجرى دراسة شاملة عن إمكانية توسيع التغطية اللغوية في نظام مدريد. وعبر أيضاً عن اهتمام المجموعة بإدراج اللغة الروسية كلغة من اللغات الرسمية لذلك النظام بهدف توسيع نطاق نفاذ مودعي الطلبات من بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية إلى خدمات الويبو.
11. اعتمدت جمعية اتحاد مدريد التعديلات المقترح إدخالها على القواعد 21 و25 و27(ثانيا) و30 و40 من اللائحة التنفيذية لبروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات، كما هي مبيّنة في مرفقات الوثيقة MM/A/53/1.

#### اقتراح توزيع فائض اتحاد مدريد للثنائية 2020/21

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة MM/A/53/2.
2. وقدم وفد الولايات المتحدة الأمريكية الوثيقة وقال إن الوثيقة قُدمت لضمان إتاحة فرصة للأعضاء في اتحاد مدريد لتحديد الطريقة التي ترغب في اتباعها لاستخدام أي فائض في الثنائية 2020/21. وذكر بإمكانية توزيع أي فائض بالتساوي على كل عضو بموجب اتفاق مدريد وبروتوكوله. واسترسل قائلاً إن اتحاد مدريد يتوقع تحقيق فائض لا يُستهان به على الرغم من تطبيق منهجية القدرة على الدفع التي تُنقل بناء عليها نسبة أكبر من التكاليف المشتركة التي ينبغي دفعها إلى اتحاد مدريد لأن بعض أنظمة التسجيل الأخرى لا تدر إيرادات كافية. وعلماً بأن احتياطيات اتحاد مدريد تفوق المستوى المستهدف، رأى أنه من المناسب أن يقرر اتحاد مدريد توزيع الفائض بالتساوي على أعضائه على النحو المقترح في الفقرة 8 من الوثيقة. وأحاط علماً بأن وفد سويسرا قدم ضمن الوثيقة A/59/11 اقتراحاً مختلفاً جداً سيؤدي إلى وضع ميزانية موحدة وإلى منع أعضاء اتحاد مدريد من اتخاذ قرار بشأن توزيع أي فائض يحقَّق في المستقبل في جملة أمور. وطلب من الأمانة أن توضح للجمعية التوقيت الذي لا بد لها فيه من اتخاذ قرار بشأن توزيع فائض لثنائية معينة. وأشار إلى حصوله على معلومات تفتقر إلى الاتساق إلى حد ما بخصوص تلك النقطة وأنهى كلمته قائلاً إنه من المفيد التذكير بالتوقيت المطلوب لاتخاذ مثل ذلك القرار نظراً إلى مضي بضع سنوات على آخر مرة حقق فيها اتحاد مدريد فائضاً لتوزيعه.
3. وشكر وفد فرنسا وفد الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراحه واستدرك قائلاً إن ذلك الاقتراح يبدو سابقاً لأوانه. وأضاف قائلاً إنه لم يكن في وضع يمكنه من إجراء تحليل مفصل للاقتراح أو النظر في عواقبه على أداء النظام في الأمد الطويل أو في وقعه على سياسة المنظمة العامة عندما يتعلق الأمر بالاحتياطيات بسبب تأخر صدوره. وذكر بأنه ينبغي للويبو سعياً إلى اجتذاب أعضاء جديدة وجعل النظام أكثر جاذبيةً وأيسر إعمالاً أن تواصل تحديث النظام من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي المساعدة التقنية مما قد يكون باهظ التكلفة. ولفت النظر إلى وجوب تطوير الأنظمة الحاسوبية لضمان الجودة العالية وخصوصاً لضمان تمكن النظام من قبول أنواع جديدة من العلامات عن طريق تطوير تكنولوجيات جديدة وتحديث الاتصالات بين المكاتب والويبو. ومضى يقول إن إدراج لغات جديدة بصورة تدريجية وفقاً لما ذكره وفد الاتحاد الروسي وطلبته عدة وفود أمر سيتطلب في حال تحقيقه استثمارات لا يُستهان بها من حيث توفير الموارد البشرية والدعم التكنولوجي وقواعد البيانات. ونظراً إلى جميع تلك الأسباب رأى أن توزيع فائض اتحاد مدريد على أعضائه أمر يبدو سابقاً لأوانه. واختتم بيانه قائلاً إنه سيطلب في حال إجراء المزيد من المناقشات بشأن الاقتراح أن تطبَّق المادة 4-7 من نظام الويبو المالي ولائحته أي أن يقيَّد الفائض في باب احتياطيات الاتحاد حتى يتسنى له توظيف الاستثمارات السابق ذكرها لضمان توفير خدمات عالية الجودة للمنتفعين بالنظام الدولي للعلامات التجارية.
4. وشكر وفد سويسرا وفد الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراحه وقال إن بلده يعلق أهمية كبيرة على سلاسة عمل نظام مدريد. ولفت الانتباه إلى وجوب استمرار تركيز اهتمام المكتب الدولي على المهام الرئيسية للنظام الدولي لتسجيل العلامات التجارية. وقال إن أول مسألة تتبادر إلى الذهن هي تحديث نظام مدريد من خلال تطوير منصة حاسوبية جديدة على سبيل المثال وإن حسن أداء تلك المنصة سيكون عنصراً أساسياً لتؤدي الويبو دورها باعتبارها مورد الخدمات العالمي في ميدان العلامات التجارية. واسترسل قائلاً إن جذب المنتفعين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة التسجيلات الدولية مما ينطوي على أقصر وقت للمعالجة وتدوينات صحيحة في السجل الدولي وحلول إلكترونية مناسبة ويعني أن يحرص أعضاء اتحاد مدريد على إتاحة الموارد المالية اللازمة لمواصلة تطوير الأدوات والأنظمة الحاسوبية التي ترمي إلى تلبية احتياجات المنتفعين والمكاتب. ومضى يقول إنه لا يرى من المناسب توزيع الفائض للثنائية 2020/21 بالتساوي على أعضاء اتحاد مدريد وفقاً لاقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية الوارد في الوثيقة MM/A/53/2. واستطرد قائلاً إنه ينبغي منح الأولوية لتحسين الخدمات المتاحة عن طريق توظيف الاستثمارات اللازمة في الأنظمة الحاسوبية وأبدى رغبته في أن يقيَّد الفائض في باب احتياطيات اتحاد مدريد عملاً بالمادة 4-7 من نظام الويبو المالي ولائحته حتى يتسنى استخدامه لتوظيف الاستثمارات الأساسية لضمان سلاسة عمليات نظام مدريد. وذكر بتعليق لوفد الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراحه الوارد في الوثيقة A/59/11 الذي سيمنع وفقاً لذلك الوفد أعضاء اتحاد مدريد من اتخاذ القرار المقترح في الوثيقة قيد النظر. ورأى أن ذلك التعليق ليس دقيقاً. وأوضح قائلاً إن ما اقترحه في إطار ميزانية موحدة ضمن الوثيقةA/59/11 يتعلق بعرض وثيقة البرنامج والميزانية ولا سيما بمرفقها الثالث وإن الاقتراح لا يتصل بواجبات الأعضاء الملزمة بموجب معاهدات وخص بالذكر في تلك الحالة اتحاد مدريد. وأضاف قائلاً إن كل اتحاد سيواصل اتخاذ قراراته بناء على ما تقرر في جمعية الاتحاد المعني وإن طريقة عمل الاتحادات لن يطرأ عليها أي تغيير. وأشار إلى إمكانية أن يتناول مجدداً البند 13 من جدول الأعمال إذا اقتضى الأمر ذلك.
5. وأحاط وفد إيطاليا علماً بالاقتراح الذي قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية ورأى أنه من الأفضل تخصيص الفائض للاحتياطيات للأسباب نفسها التي عبر عنها وفدا فرنسا وسويسرا.
6. وتناول المدير العام السؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية وأوضح قائلاً إن وجود فائض أمر سيتعين تحديده في نهاية إقفال الفترة المالية وبعد موافقة مراجعي الحسابات على الحسابات لإقفال تلك الفترة مما يجري عادة خلال شهر أبريل عقب إقفال الفترة المالية المنتهية في شهر ديسمبر. وذكّر بأن الويبو تعمل بناء على بيانات مالية سنوية ولكن على أساس ميزانيات ثنائية السنوات وتحويلات إلى الاحتياطيات. وقال إن إيرادات بعض الاتحادات على غرار اتحاد مدريد تتأتى من رسوم الخدمات المقدمة مباشرة إلى السوق وتتأثر بالتالي بأي تراجع في نشاط السوق وإن إعلان فائض في نهاية السنة الأولى من الثنائية سيجعل الاتحاد المعني مكشوفاً خلال السنة الثانية من الثنائية. ومضى يقول إن إلقاء نظرة إلى تاريخ تطور خدمات الويبو خلال السنوات العشر الماضية سيساعد على فهم الآثار المحتملة لأزمة مالية على أنظمة الويبو وخصوصاً الالتفات إلى عام 2009 الذي عقب الأزمة المالية العالمية التي سببتها الأزمة المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية. وذكر بأن الويبو تعاني من تراجع شديد في إيرادات نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد وأوضح قائلاً إن نظام مدريد يتعرض بوجه خاص لذلك التراجع بسبب ارتباطه بمنتجات وخدمات جديدة وإن العلامات التجارية لم تعد تشمل بكثرة المنتجات والخدمات الجديدة. واسترسل قائلاً إن الاستثمار في منتجات جديدة وخدمات جديدة هو أحد أول الأمور التي تعاني من تراجع مالي لدى حدوثه. وعليه، أفاد بأن تحديد وجود فائض سيعقب إقفال ثنائية خلال شهر أبريل مما يعتبر النهج الحصيف للإدارة المالية نظراً إلى مواطن الضعف التي سبق ذكرها. وأشار إلى إمكانية تحديد فائض للثنائية 2020/21 خلال شهر أبريل في عام 2022 وأضاف قائلاً إنه من المأمول أن تتوصل المحادثة العامة الجارية بين الدول الأعضاء بخصوص الإدارة المالية للمنظمة إلى بعض الاستنتاجات بحلول ذلك التاريخ.
7. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية المدير العام على شرحه وقال إنه لا بد من اتخاذ القرار خلال الجمعية العامة التي ستُعقد سنة 2021 علماً بأن الوضع المالي لاتحاد مدريد سيتضح في أبريل 2022 تجنباً لتقييد الفائض تلقائياً في الاحتياطيات. وأردف قائلاً إنه من الجلي أن الوقت ما زال موجوداً قبل أن يتوجب اتخاذ قرار وأن هناك عدداً من المسائل المهمة التي سيتعين على اتحاد مدريد الاستثمار فيها من قبيل مشاريع المعلومات والتكنولوجيا الجديدة على سبيل المثال وفقاً لما اعترفت به وفود فرنسا وسويسرا وإيطاليا. واسترسل قائلاً إن الغرض الرئيسي من الاقتراح هو التشديد على أنه يمكن لاتحاد مدريد فقط أن يتخذ مثل ذلك القرار وأن الاتحاد مسؤول عن بحث أولوياته في مجال التمويل وأن الفائض سيحوَّل إلى احتياطيات الاتحاد إن لم يقرر الاتحاد إنفاقه.
8. وأوضح المدير العام قائلاً إن الفرصة الأولى لجمعية اتحاد مدريد لاتخاذ قرار بشأن توزيع الفائض للثنائية 2020/21 إن رغبت في ذلك ستتاح في سبتمبر 2022.
9. وشكر وفد الصين وفد الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراحه. وقال إن تنفيذ البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21 لا يزال غير مؤكد وفقاً لشرح المدير العام ورأى أنه من السابق لأوانه مناقشة توزيع فائض لم يتحقق بعد. وذكر بأن نظام مدريد ما برح يتطور ويواجه سلسلة من التحديات الجديدة مثل جذب أعضاء جديدة أو إدراج لغات جديدة. وأضاف قائلاً إنه ينبغي توجيه الفائض نحو النهوض بتطوير نظام مدريد وإن توزيع الفائض مسألة محفوفة بالمخاطر تتطلب من جميع الأعضاء توخي الحذر في تناولها بإجراء تحليل معمق للاقتراح وعواقبه على نظام مدريد وعلى الوضع المالي للمنظمة. وأنهى كلمته قائلاً إن مناقشة توزيع الفائض ليست مناسبة في الوقت الحالي.
10. إن جمعية اتحاد مدريد:
	1. أحاطت علماً بمضمون "اقتراح توزيع فائض اتحاد مدريد للثنائية 2020/21" (الوثيقة MM/A/53/2)؛
	2. وقرّرت أن تناقش الاقتراح في إحدى دورات الجمعية المقبلة.

[نهاية الوثيقة]